درجات السماع والقياس وكيفية الاستفادة منها في إنماء اللغة وإثرائها بما يواكب المتغيرات المعاصرة

الدكتور محمد ابراهيم خليفة الشوشتري
عضو الهيئة العلمية ـ جامعة الشهيد بهشتي

هذه المقالة بحث أصولي نحوي أصيل. وقد تناولت بالبحث موضوع درجات السماع، اذ قد قسم العلماء الاصوليون السماع الى أربع درجات، وذكروا لكل درجة حكماً، ومضوا على ذلك منذ القرن الثالث الى الزمن الحاضر، وقد ناقشهم أحد الدارسين المحدثين في مورد واحد فقط، ووافقهم في بقية أحكامهم، لكن هذا البحث ناقشهم في أغلب أحكامهم، وذكر البديل الصحيح مدعماً بالدليل العلمي. كما أشار الى كيفية الاستفادة من ذلك في إنماء اللغة وإثرائها بما يواكب المتغيرات المعاصرة.

وقد تفرد هذا البحث بالأمرين التاليين:

الأول: أنه أثبت أن أكثر الأحكام التي أصدرها العلماء قديماً وحديثاً لدرجات السماع كانت ناقصة وغير مثمرة.

الثاني: أنه درس هذه الدرجات دراسة نقدية متميزة لم يسبق لها نظير، ووضع المنهج الصحيح لاصدار أحكام هذه الدرجات، فأحسن الاستفادة منها في إنماء اللغة وإثرائها.

لا شك أن المتغيرات المعاصرة قد أوجدت احتياجاً شديداً الى أساليب لغويةٍ متنوعةٍ في مجالات مختلفة، وان وظيفة سدِ هذا الاحتياج ملقاةٌ على عاتق الباحثين الأصوليين الذين تخصصوا في أصول النحو واللغة. فهم ـ وحدهم ـ الذين يستطيعون انجاز هذه الوظيفة انجازاً كاملاً صحيحاً. وأن علماء النحو واللغة ـ قديماً وحديثاً ـ قد التزموا بالأمانة العلمية التزاماً شديداً تجاه لغة القرآن الكريم ـ هذه اللغة التي انفردت من بين اللغات بالعمق والإثراء ـ ولا شك ـ ايضاً ـ أن هذه الامانة العلمية تفرض على الباحثين المتخصصين في الأصول

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

الذين يسعون الى انماء اللغة الفصحى، واثرائها بما يواكبُ المتغيرات المعاصرة، ويَسُد احتياجاتها. تفرض عليهم ـ أولاً ـ أن يعيدوا النظر الثاقب الدقيق في التراث النحوي واللغوي، وأن يدرسوه دراسةً وظيفةً جديدةً تعتمدُ الدقة والعمق والنقاش الموضوعي البنّاء المثمر، لأن هذا التراث غني بأساليبٍ كثيرةٍ متنوعةٍ حال القياس دون استعمالها فأُنسيت وتحجرت، وأُسدل دونها ستارُ البحث، وان فيها الكثير مما يُفيدُ وينفعُ في مجال ما تتطلبه المتغيراتُ المعاصرةُ. ثم ان احياء تلك الأساليب بالدليلِ القاطعِ والبرهانِ الساطعِ يساهِمُ مساهمةً فاعلةً في إنماء اللغة الفصحى واتساعها.

والمهم أن الباحثين المتخصصين في الأصول ـ قبل أن يُوجهوا جهودهم وبحوثهم نحو طرق الإنماء الفرعية كالتعريب مثلاً ـ عليهم. أولاً، أن يوجهوا جهودهم العلمية الى مراجعة التراث النحوي واللغوي ليتزودوا منه، وليكونوا ـ ان لم يجدوا ضالتهم فيه ـ قد قدموا العذر في نسبة النقص والعوز الى اللغة.

وهذه المقالة كرست البحث في اعادة النظر في التراث النحوي واللغوي الأصيل وكيفية الاستفادة منه في انماء اللغة الفصحى واثرائها. وقد أوضحت أن اعادة النظر هذه تنحصرُ في دراسة الموردين التاليين دراسةً وظيفيةً جديدةً:

المورد الأول: درجات السماع.

المورد الثاني: كيفية الاستفادة من المسائل الخلافية.

لكن هذه المقالةَ لم تتناول المورد الثاني ـ أعني المسائل الخلافية ـ بالبحث طلباً للاختصار، ولأنني خصصتُها لبحث درجات السماع، وأوضحتُ ضرورة دراستها دراسة وظيفية جديدة تعتمد الدقة والعمق والنقاش العلمي البنّاء المثمر، واقترحتُ خطةً واسعةً لهذه الدراسة، وبينتُ سِر عدمِ فلاحِ الدراسات السابقة في الوصول الى نتائج علميةٍ مثمرة ومرضية.

درجات السماع من وجهةٍ وظيفية

ان أول عالم نحوي ذكر أن للسماع درجات في الاطراد والشذوذ هو أبو بكر بن السراج المتوفى سنة (٣١٦ هـ): اذ استنبط تقسيماً ناقصاً لدرجات السماع، فذكر ثلاثة أقسام من درجات السماع، ولما جاء ابن جني المتوفى سنة (٣٩٥ هـ) استخرج درجة رابعة فأكمل بها التقسيم، اذ صارت درجات السماع أربعاً، قال ابن السراج «والشاذ على ثلاثة أضرب: منه ما شذ عن بابه وقياسه، ولم يشذ في استعمال العرب له، نحو: (استحوذ)، فان بابه وقياسه أن يُعل فيقال: (استحاذ)، مثل: (استقام)، و(استعاذ)، وجميع ما كان على هذا المثال، ولكنه جاء على الأصل، واستعملته العربُ كذلك.

ومنه ما شذ عن الاستعمال، ولم يشذ عن القياس، نحو: ماضي (يدعُ)، فان قياسه، وبابه أن يقال: (ودعَ: يدَعُ)، اذ لا يكون فعل مستقبل إلّا له ماض، ولكنهم لم يستعملوا: (ودَعَ)، أُستُغنيَ عنه بـ (ترك)، فصار قول القائل الذي قال: «ودعَهُ» شاذاً، وهذه أشياء تحفظ.

ومنه ما شذ عن القياس والاستعمال فهذا الذي يطرح، ولا يعرج عليه، نحو: ما حكي من ادخال الألف واللام على «اليجدعُ»[1].

فاذا نظرنا في هذا النص وجدنا أن الدرجة الأولى التي ذكرها ابن السراج هي: الشاذ قياساً، المطرد استعمالاً، لكنه لم يصرح بحكم هذه الدرجة.

والدرجة الثانية التي ذكرها هي: الشاذ استعمالاً المطرد قياساً، والحكم الذي ذكره لهذا النوع يتمثل في قوله: (وهذه أشياء تحفظ)، وأفهم منه أن أمثلة هذا النوع لا يجوز القياس عليها. لكنها تعتبر فصيحة في نفسها وتقبل.

والدرجة الثالثة التي ذكرها هي: الشاذ استعمالاً وقياساً، والحكم الذي ذكره لهذا النوع يتمثل في قوله: (فهذا الذي يطرح ولا يعرج عليه)، يعني لا يقبل، ولا يعتبر فصيحاً، ولا يجوز القياس عليه.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

وقال ابن جني ـ وهو الذي أكمل درجات السماع:ـ «ثم اعلم من بعد هذا أن الكلام في الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب»[٢].

درجات السماع في الاطراد والشذوذ، والحكم الذي أعطاه ابن جني لكل درجة:

١ ـ المطرد في القياس والسماع جميعاً:

حكم هذا النوع: قال ابن جني: «مطرد في القياس والاستعمال جميعاً، وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة».[٣] وقال: «واذا فشا الشيء في الاستعمال. وقوي في القياس، فذلك ما لا غاية وراءه، نحو منقاد اللغة من النصب بحرف النصب، والجر بحرف الجر، والجزم بحرف الجزم، وغير ذلك مما هو فاش في الاستعمال قوي في القياس»[٤].

٢ ـ المطرد في القياس، الشاذ في الاسنعمال:

حكم هذا النوع: قال ابن جني: «فان كان الشيء شاذاً في السماع مطرداً في القياس تحاميت ما تحامت العربُ من ذلك، وجريتَ في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: (وَذَرَ) و(وَدَعَ): لأنهم لم يقولوهما، ولا غرو عليك أن تستعمل نظيرهما، نحو: (وَزَنَ) و(وَعَدَ) ولو لم تسمعهما»[٥].

يبدو أن حكم هذا النوع هو أنه يجوز القياس على الشاذ سماعاً، المطرد قياساً، مع مراعاة عدم النطق بما لم تنطق به العرب استغناءً عنه بغيره.

٣ ـ المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس:

حكم هذا النوع: قال ابن جني مبيناً حكم هذه الدرجة: «واعلم أن الشيء اذا طرد في الاستعمال، وشذ عن القياس، فلابد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ اصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك اذا سمعت: (استحوذ) و(استصوبَ)، أديتهما بحالهما، ولم تتجاز ما ورد به السمع فيهما الى غيرهما، ألا تراكَ لا تقول في: (استقام: استقومَ)، ولا في: (استساغ: استسوغَ)، ولا في: (استباعَ: استبيعَ)، ولا في: (أعاد: أعودَ)، لو لم تسمع شيئاً من ذلك قياساً على قولهم: (أخوَصَ الرِّمثُ)»[٦].

فالحكم هو عدم اجازة القياس على ما ورد مصححاً نحو: (استحوذ) و(استصوب)، لأن قياس الكلام العربي انما هو إعلال مثل هذه الكلمات في الغالب.

فما ورد من ذلك مصححاً يعتبر فصيحاً يجوز استعماله، لكنه لا يجوز القياس عليه. يعني لا يجوز تصحيح ما لم يرد مصححاً.

٤ ـ الشاذ في الاستعمال والقياس جميعاً:

حكم هذا النوع: قال ابن جني ذاكراً الحكم: «وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ولا رد غيره اليه، ولا يحسن أيضاً استعماله فيما استعملته فيه إلّا على وجه الحكاية»[٧].

فالحكم هو عدم اجازة القياس على هذا النوع. وعدم اجازة استعماله.

والملاحظ أن أمثلة هذا النوع كثيرة جداً[٨].

الدور الوظيفي الذي يمكن أن يلعبه السماع والقياس في إنماء اللغة الفصحى وإثرائها:

يبدو أن معرفة الدور الوظيفي للسماع والقياس، والاطلاع عن كثب على كيفية الاستفادة من هذا الدور الفاعل في إنماء اللغة وإثرائها، يكمنان في تناول درجات السماع بالبحث الدقيق، والتحقيق العلمي الشامل العميق، وقد تناول بالبحث هذه الدرجات من العلماء القدماء ابن جني. إلّا أنه لم يخرج ـ فيما يبدو ـ من بحوثه الدقيقة بالنتيجة المطلوبة المرضية، التي كنا نتمناها منه كباحث عميق ودارس دقيق، يبذل جهوده باخلاص وأمانة علمية.

ومن الباحثين المحدثين الأستاذ عباس حسن الذي تناول هذه الدرجات بالبحث والتحقيق، لكن بحثه لم يختلف كثيراً عما جاء به ابن جني من أحكام عامة تفتقر الى مزيد من الدقة، وان غاية ما عمله الاستاذ عباس

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

حسن ـ كما يفهم من نصه الذي سأنقله بعد قليل ـ أنه أجاز القياس على الموردين اللذين لم يجز ابن جني القياس عليهما في ظاهر الأمر، اذ قد اعتقد عباس حسن أن الرأي السديد يقضي بموافقة ابن جني في حكمي النوعين التاليين من السماع:

١ ـ المطرد في الاستعمال والقياس.

٢ ـ الشاذ في الاستعمال والقياس.

اذ قد أجاز ابن جني القياس على الأول، ولم يجزه على الثاني، لكنه خالف ابن جني في الحكم على النوعين الباقيين التاليين:

٣ ـ المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس.

٤ ـ الشاذ في الاستعمال، المطرد في القياس.

فقد أصدر عباس حسن عليهما حكماً كلياً يقضي باجازة القياس عليهما:

قال عباس حسن: «والرأي السديد ـ فيما أقدرُ ـ هو أن نُجيل الفكر في الأنواع الأربعة التي عرضها ابن جني، ومن جرى وراءه، فنرى نوعين منها ليسا موضع اختلاف، وانما هو موضع الاتفاق التام بينه وبيننا، وأعني بهما، النوع المطرد في القياس والاستعمال معاً، والنوع المخالف للقياس والاستعمال معاً. حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله، وتمتنع محاكاة الثاني واستعماله كذلك، وبقي النوعان الآخران، وفيهما يقع الخلاف بيننا وبينه، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعة وتجديد وتيسير يفيد اللغة وطلابها، ولا يجر في أذياله ضرراً ولا اساءة.

فأما النوع المطرد قياساً لا استعمالاً، فنذهب فيه مذهب أشباهه. ونرده اليها، متابعة لرأي اللغويين ... فنقول: (أبقلتَ الأرضُ، فهي مبقلٌ ومبقلةٌ، ونقول: (ودعتُ اللص للشرطي، ووذرتهُ)، بمعنى تركته ... وأما النوع المطرد في الاستعمال دون القياس، فلا مانع من اتخاذه مقيساً ترد اليه نظائره، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب، ولا مانع كذلك من الرجوع الى المقيس الأصلي، فاذا أردنا أن نصوغ: (استفعل) من (باع) فلنا ان نقول: (استباع)، تطبيقاً للمقيس عليه الأصلي، ولنا أن نقول: (استبيعَ)، كاستحوذَ ... ومثل هذا: (استفعل) من (دانَ)، فنقول: (استدانَ)، أو (استدينَ)»[٩].

وهذه ـ في الحقيقة ـ خطوة مفيدة الى الأمام، خطاها الاستاذ عباس حسن، لكنها لا تفي بالمطلوب. ولا تمثل النتيجة المثمرة المتوخاة، والذي يبدو لي أننا اذا استثنينا النوع الأول من السماع، أعني المطرد في الاستعمال والقياس، لأنه الأصل وأن حكمه معلوم لا خلاف فيه، فاننا لا نرى من الصحيح علمياً أن يُعطى حكم عام واحد لكل نوع من أنواع السماع الثلاثة الباقية ليشمل هذا الحكم جميع موارد ذلك النوع ومواضيعه: لأن التحقيق انتهى بنا الى وجود موارد مختلفة في كل نوع من أنواع السماع، وأنه يسهلُ ـ بعد البحث الدقيق ـ العثورُ على دليل لاجازة القياس على أكثر تلك الموارد.

والحق أن سِر عدمِ الفلاح في الوصولِ الى نتيجة علمية مثمرة مرضية في مجال توظيف السماع والقياس لإنماء اللغة الفصحى وإثرائها، أو قل: في مجال اعطاء أحكام علمية صحيحة لأنواع السماع، هو أن الباحثين قديماً وحديثاً ـ كما رأينا فيما سبق ـ كانوا يكرسونَ جهودهم في اعطاء حكم عام واحد لكل نوع من السماع، وهذا ليس من الدقة، ولا من سداد الرأي في شيء لان كل نوع من أنواع السماع ـ كما قلنا ـ يشتملُ على مواضيع عديدةٍ ومتباينة نحوية وصرفية، فلا يجوز، ولا يصح اخضاعها لحكم واحد شامل.

قال ابن جني وهو يتحدث عن الشاذ قياساً وسماعاً: «وما يرد في هذه اللغة مما يضعف في القياس. ويقل في الاستعمال كثيراً جداً، وان تقصَّيتُ بعضه طالَ»[١٠].

فاذا كان ذلك كذلك، يعني اذا كان أمر هذا النوع الذي لم يلتفت اليه لشذوذه في القياس والسماع، بهذه السعة والانتشار، فليس من الحكمةِ، وسداد الرأي أن نتركَ هذا النوع من السماع، ونطرحه ولا نهتم به، ونخرجهُ من

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

الاستعمال، لأن في تركه تضييعاً لجانب كبير من اللغة، بل لا سبيل الى الموافقة على عدم اجازة القياس على جميع موارد الشاذ قياساً وسماعاً، لأن هذا الحكم لا يمكنُ أن يكونُ شاملاً لجميع موارد هذا النوع، لأن لكل مورد منها أو أكثر قياسهُ الخاص به، فلا يجمعُ مواردَ كل نوعٍ من السماع قياسٌ واحدٌ ترجع إليه، وهذا هو الواقع، ولو جمعها كلها قياسٌ واحد لكان العلماءُ معذورين في اصدار حكم عام واحد لجميع موارد كل نوع من السماع، ولكن الواقع قائم على خلاف ذلك.

لذلك قلنا: ان اصدارَ حكمٍ عامٍ واحدٍ لجميع الموارد والمسائل المختلفة لكل نوع أو درجة من درجات السماع، بحجة أنها يجمعها عنوانٌ واحدٌ، لنقصٌ منهجيٌ خطيرٌ، يبدو أن المنهج النحوي اتصف به منذ أن استوى على سوقه الى يومنا هذا، اذ قد وجدتُ ذلك في كتاب سيبويه، وفي كل كتاب جاء بعده، وتناول درجات السماع، وهذا يدل على أن العلماءَ لم يُوفوا، ولم يُؤدوا هذا الموضوع حقهُ من البحث، وأن اللاحق منهم قد أخذ ذلك عن السابق دون التنبه الى أن جمعَ موارد كلِ نوعٍ من السماع تحت عنوان واحد لا يعتبرُ مجوزاً لأخضاعها لحكم واحد، كل ذلك يجعل اعادة النظر بدقة وعمق أمراً ضرورياً واجباً، فما تركه الأول للآخر ينتظر مزيداً من البحوث العلمية التي تكشفه، وتظهره للعيان.

ونعود فنقول: ان ابن جني مع تصريحه في نصه المتقدم بأن مسائل الشاذ قياساً واستعمالاً كثيرة جداً. رأيناه حكم ـ كما حكم من سبقه ـ بحكم عام واحد، هو عدم اجازة القياس على جميع تلك المسائل والموارد، في حين أن لكل منها قياساً مستقلاً، واذا كان ذلك كذلك وجب أن تستقل المسائل التي تنتمي الى قياس واحد ببحث خاص للوصول الى حكم يكونُ أقرب الى الحقيقة والواقع.

اقتراحُ منهجٍ لدراسةِ درجاتِ السماع دراسةً وظيفيةً بغيةَ إنماءِ اللغةِ الفصحى وتمشياً مع المتغيرات المعاصرة:

إن دراسةَ انواعِ السماعِ دراسةً وظيفيةً دقيقةً وعميقةً لأمرُ مهم وخطيرُ جداً، لأن هذا الدراسة تستغرقُ جميع المواضيع النحوية والصرفية في المصادر القديمة، ولا شك أنها تعودُ بفوائد جمّةٍ.

وإن خطة هذه الدراسةِ، ومنهجها يبتنيان على خمسِ دعائمَ أساسيةٍ هي الآتيةُ:

١ ـ تحديد القياس الصحيح تحديداً دقيقاً بمعرفة ضوابطه المعتبرة[١١].

٢ ـ استقراء مواضيع كل نوع من أنواع[١٢] السماع ورصد مسائله وتحديدها تحديداً دقيقاً كاملاً وتنسيقها.

٣ ـ تحديد المسائل التي تنتمي الى الظواهر اللغوية التالية:

الحمل على المعنى، والتقارض، والتضمين، والتوهم، والحمل على الجوار، وتصنيف مسائلها استناداً ووفقاً لأنواع السماع.

٤ ـ دراسة مواضيع كل نوع ومسائله دراسة وظيفية دقيقة بعد تصنيفها تصنيفاً دقيقاً استناداً للقياس الذي تنتمي اليه ليكون الحكم منسجماً مع مسائله.

٥ ـ بذل ما في الوسع من الدقة والتحقيق لاعطاء حكم مدعم بالدليل.

وأعتقد أن هذه الدراسة بهذه الخطةِ لا يقوى على خوضها والخروج منها بنتيجة علمية مثمرة إلّا نخبةٌ من المتخصصين في علم أصول النحو، قد أوتوا الصبر على التحقيق، ونذروا جهودهم لخدمة لغة القرآن الكريم.

ومهما يكن من أمر فاني قد تصديتُ فعلاً لدراسة أنواع السماع ودرجاته دراسة وظيفية تتسم بشيء من الدقة والعمق، وأُقدمها مختصرة ـ فيما يلي ـ الى الباحثين المتخصصين في علم أصول النحو، واني لآمل

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

أن أنتفع بآرائهم ونقدهم العلمي المثمر البناء حتى نستطيع أن نصل الى الهدف المنشود.

بحثٌ وظيفيٌ مختصرٌ في أنواع السماع وأحكامه:

إن دراستي لأنواع السماع وأحكامه قد تمخضت عما يلي:

النوع الأول: المطرد سماعاً وقياساً:

يجوز القياس على جميع موارد هذا النوع ومسائله: لأنه الغاية المطلوبة.

النوع الثاني: المطرد سماعاً، الشاذ قياساً:

يجوز القياس على موارد هذا النوع ومسائله باستثناء الموارد التي اشتملت على الالتباس، والتي لا يحسن القياس عليها.

وان هذا النوع من السماع يشمل مواضيع ومسائل كثيرةً، ومتنوعةً. بعضها نحوية، وبعضها الآخر صرفية، نحو زيادة الحروف وحذفها[١٣]. والفصل بين المضاف والمضاف اليه،[١٤] وحذف المضاف،[١٥] وتصحيح نحو: (استحوذَ، واستنوقَ، والحوكة، والخونة، وحيوة، وعور، وحولَ، والقود)[١٦] وغير ذلك.

والحق أن من مورد هذا النوع ما يحسن، ويقاس عليه، ومنها ما لا يحسن القياس عليه، فليس من التحقيق اذن اصدار حكمٍ واحدٍ شامل لجميع موارد هذا النوع أو غيره.

ودليلنا في اجازة القياس على مواضيع من هذا النوع يتضح من الموارد التالية:

المورد الأول: أن ما شذ عن قياس بابه لابد ان يوافق قياساً آخر، لان العرب حين خالفت فيه قياس بابه قصدت به قياساً آخر، لأن القياس مقتضٍ لصحة لغة الكافة[١٧]. وانه «ليس شيء مما يختلفون فيه ... إلّا له من القياس وجه يؤخذ به»[١٨].

وهذا يعني ان المقصود بالشاذ قياساً الذي شذ عن قياس بابه وموضوعه، وأنه لا وجود للشاذ عن جميع أنواع القياس إلّا ما كان لحناً وخطأ، فالشاذ عن قياس موافق لقياس آخر.

المورد الثاني: أن عدم اللبس أصل معتبر في اللغة العربية، والذي يبدو ان اجازة القياس على ما لا ينتهي الى اللبس أمر لا غبار عليه.

المورد الثالث: أن ابن جني قد أجاز القياس على حذف المضاف[١٩]. وحذف المضاف أحد مواضيع هذا النوع من السماع.

المورد الرابع: نحن نعلم أن، العلة الحقيقية للقلب انما هي طلب الخفة،[٢٠] ونعلم أيضاً أن تحرك الواو أو الياء وانفتاح ما قبلهما انما هو وصف اشتمل على علة القلب في موارد كثيرة، فقول العرب: (قامَ) أخف على ألسنتهم من (قومَ)، وقولهم: (باعَ) أخف من (بيعَ)، لكن هذا الوصف لا يشتمل أحياناً على علة القلب، فوجوده في كلمة يكونُ سبب الخفة لا الثقل، كما هو الحال في قول العرب الفصحاء: (الخونة)، (عورَ)، و(استحوذَ)، فهم لم يستثقلوا الواو المتحرك الذي انفتح ما قبله أو سكن، ففي هذه الحالة لا داعي للقلب، لان قولهم: (الخونة) موافق للقياس الذي هو طلب الخفة، وكذلك قولهم: (الخانة) موافق لهذا القياس نفسه، لان الذين قالوا: (الخونة) طلبوا الخفة بالتصحيح، يعني كان التصحيح أخف على ألسنتهم من القلب، وأن الذين قالوا: (الخانة) طلبوا الخفة بالاعلال، واذا جاز لنا ان نسمي هذا اختلافاً في المزاج والطبع فان المزاجين حجة لنا في اجازة القلب والتصحيح، لأن كلاً من الفريقين عرب فصحاء.

والنتيجة التي خرجتُ بها هي أنه يجوز القياس على ما جاء مخالفاً لهذا القياس الذي هو تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله، فلنا ان نقول: (الخونة)، كما نقول: (الخانة)، ونقول: (استحوذَ)، كما نقول: (استحاذَ)، ونقول: (استبيعَ)، كما نقول: (استباعَ)، ونقول: (استدينَ)، كما نقول: (استدانَ)، واجازة القياس هذه انما تصح في الذي ورد به السماع مصححاً.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

أما بالنسبة لـ (قومَ)، و(بيعَ) فلا يجوز استعمالهما مصححين، لان المزاج أو الطبع العربي مجمع على الاعلال، ولم يرد عن العرب الفصحاء استعمال هذين الفعلين مصححين، والامر كذلك في أمثالهما.

المورد الخامس: ان ابن مالك أجاز الفصل بين المضاف والمضاف اليه، في النظم والنثر، بمعمول المضاف، اذا لم يكن المعمول مرفوعاً، مستدلاً بالسماع والقياس.

قال ابن مالك: «وتقدم[٢١] أيضاً ان الفصل بعمول المضاف اذا لم يكن مرفوعاً جدير بأن يكون جائزاً في الاختيار، ولا يختص بالاضطرار، واستدللت على ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم (هل أنتم تاركوا لي صاحبي)،[٢٢] وبقول بعض العرب: (تَركُ يوماً نَفسِكَ وهواها سعيٌ لها في رداها). وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه: ﴿وكذلك زُين لكثيرٍ من المشركين قتلُ وأولادهم شركائهم﴾[٢٣]، لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوةٌ الى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن .. وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي ... فحسن ذلك ثلاثة أمور:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فانه لذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من اجل المضاف اليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية. فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله»[٢٤].

وذكر الرضي أن الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف قياس عند يونس[٢٥].

والحق أن سيبويه قد سبق الى إثبات اجازة الفصل بين المضاف والمضاف اليه، اذ قد اجاز ما ثبتت روايته عن العرب من قوله: (يا تيم تيم عدي)، وفيه الفصل بالتأكيد بين المضاف والمضاف اليه، لأن المنادى ـ وهو (تيمُ) الأول ـ مؤكد بـ (تيمٍ) الثاني، مع انه مضاف الى (عدي) فهذا الفاصل الذي هو التأكيد، لم يبطل الآصرة الموجودة بين المضاف والمضاف اليه، بل قد بقي التركيب الاضافي قائماً. قال سيبويه: «ومثله في هذا: (يا طلحةَ أقبل)، لأن اكثر ما يدعو (طلحة) بالترخيم، فترك الحاء على حالها، و(يا تيمَ تيمَ عديٍّ أقبلْ). وقال الشاعر جرير:

يا تيمَ تيمَ عَدِي لا أبالَكُم
لا يُلقينَّكمُ في سَوءةٍ عُمَرُ[٢٦]

وسترى هذا مبيناً في مواضعه ان شاء الله»[٢٧].

ثم عقد سيبويه باباً خصصه لهذا الموضوع اذ قال: «هذا باب يكرر فيه الاسم في حال الاضافة، ويكون الاول بمنزلة الآخر، وذلك قولك: يا زيد زيد عمرٍ، ويا زيد زيد أخينا ويا زيد زيدنا، زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كه سواءٌ، وهي لغة للعرب جيدةٌ، وقال جرير ...»[٢٨].

وقال السيرافي شارحاً ذلك: «وما قوله: (يا تيم تيم عدي)، فانما أراد: (يا تيم عدي) وزاد (تيم) الثاني، فاجراه على لفظ (تيمٍ) الأول تأكيداً، ولم يُبطل الاضافة، كما قال: (اجتمعت اهلُ اليمامةِ) فلم يبطل التأنيث بادخال الأهل»[٢٩].

النوع الثالث: المطرد قياساً، الشاذ سماعاً:

يجوز القياس على المطرد قياساً: الشاذ سماعاً بالتفصيل التالي:

يمكن تقسيم المواضيع التي اشتمل عليها هذا النوع ـ وهي كثيرة جداً ـ الى قسمين هما:

القسم الاول: ما استغنت العرب عن استعماله باستعمال غيره، وقد ذكر سيبويه موارد كثيرة من هذا النوع في مواضع متفرقة من أبواب كتابه، واضافة الى ذلك قد خصه ـ فيما أعلم ـ ببابين من الكتاب.[٣٠] وكذلك

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

فعل ابن جني..[٣١]

والذي يبدو أن هذا القسم، وهو ما استغنت العرب عنه بغيره، على نوعين هما:

النوع الاول: هو الذي ورد في الاستعمال الفصيح لكن وروده كان قبلاً نحو: (وذر) و(ودع) بمعنى (ترك).

والنوع الثاني: هو الذي لم يرد في الاستعمال الفصيح نتهائياً: نحو قولك للمخاطب اضربك[٣٢] وانصحك، بمعنى: ضرب نفسك وانصحها، وبهذا التقسيم اتضح لنا أنه يجب ان يكون لكل نوع من هذين حكم خاص به، لانه يمتنع علمياً أن يشملهما حكم واحد، فالذي يبدو جواز القياس على النوع الاول،[٣٣] لان القياس داع اليه، وان السماع ورد به، وهذا امر واضح. كما يبدو عدم جواز القياس على النوع الثاني. لانه لم يرد في الاستعمال، وانه ضعيف في القياس لاتحاد الفاعل والمفعول والاستغناء عنه بقولك: اضرب نفسك وانصح نفسك.

على أننا يجب ان نعلم انه يوجد تقسيم آخر لما استغنت عنه العرب بغيره، فهو نوعان:

الأول: ما اعتز به النحاة ونسبوا الى العرب أنهم استغنوا عنه نحو (ودع).

والثاني: ما استغنى عنه العرب فعلاً نحو (انصحك)، اذ لم يرد ذلك في السماع.

وقد ذهب سيبويه الى ان المستغنى عنه مسقط من كلام العرب،[٣٤] واذا علمنا ان ما استغنت عنه العرب يشتمل على مواضيع كثيرة ـ كما ذكر ذلك سيبويه في اماكن متفرقة ـ أدركنا ان هذا الحكم الذي اصدره سيبويه، والذي يقضي باسقاط المستغنى عنه. يفتقر الى التحقيق والدقة، لان هذا الحكم لا يشمل بعض الموارد، لان من موارد المستغنى عنه ما هو مسقط من الكلام فعلاً، ولا يجوز القياس عليه.

قال سيبويه: ولا يجوز ان تقول «ضربتني، ولا: ضربتُ اياىَ، ولا يجوز واحد منهما، لانهم قد استغنوا عن ذلك بضربتُ نفسي، واياي ضربتُ ..»[٣٥].

وقد رأيت أن من موارد المستغنى عنه ما يستعمل الى جانب المستغنى به؛

قال سيبويه: «وقالوا: بُرةٌ وبراتٌ وبرونَ وبرىً .. فكسروها على الاصل .. فقد يستغنون بالشيء عن الشيء، وقد يستعملون فيه جميع ما يكون في بابه»[٣٦].

واذا كان العرب قد يستغنون بالشيء عن الشيء فلا يستعملون المستغنى عنه في موارد، وقد يستعملون المستغنى به والمستغنى عنه جميعاً نحو: (برتَ وبرونَ وثباتُ وثبونَ) فلنا ان نتخذ ذلك دليلاً في استعمال بعض المستغنى عنه من المطرد في القياس، وان كان قليلاً في السماع نحو: (ودعَ) و(وذرَ) بمعنى (تركَ)، فلا مانع من استعمال جميع هذه الافعال، لانه استعملت، بغض النظر عن قلة الاستعمال أو كثرته.

على أن أبا الحسن الاخفش ـ فيما نقل عنه ابن جني في نصه التالي ـ قد أجاز استعمال ما استغنت عنه العرب باستعمال غيره في بعض الموارد:

قال ابن جني: «وأجاز أبو الحسن: (أظننتُ زيداً عمراً عاقلاً)، ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان. وقال: استغنت العرب عن ذلك بقولهم: جعلتهُ يظنهُ عاقلاً»[٣٧].

والمهم ان من أهم نتائج هذا البحث انه تمخض عن كشف خطأ علمي خطير جداً في منهج علماء النحو جميعاً، ومن أوائلهم الخليل وسيبويه، فقد رأينا سيبويه اصدر حكماً شاملاً لجميع ما استغنت عنه العرب، في حين أن ذلك يشمل مستويات مختلفة، لكل منها قياسه الخاص به.

والقسم الثاني: من مواضيع المطرد قياساً القليل سماعاً هو ما لم تستغن العرب عن استعماله باستعمال غيره، والذي يبدو أنه يجوز القياس على اكثر مواضيع هذا القسم الا ما ينتهي الى الالتباس، ويظهر ان هذا القسم على نوعين ايضاً هما ما يلي:

الاول: هو الذي ورد في الاستعمال الفصيح لكن

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

وروده كان قليلاً، نحو النسب الى (شَنُوءة)، (شَنَئي) والقياس قابل له، ونحو اهمال (إذن) مع توفر شروط اعمالها، فان الاهمال لغة قليلة، فهو سماع قليل، وان القياس يقضي باهمالها لانها غير مختصة بالافعال، لانها تدخل على الاسماء نحو: اذن أن اكرمك، والذي روى هذه اللغة عن العرب عيسى بن عمر الثقفي،[٣٨] ولعل من هذا النوع دخول نون التأكيد على اسم الفاعل فان ذلك لغة نقلها ابن جني.[٣٩] وقياس هذا شبه اسم الفاعل بالفعل المضارع.

الثاني: هو الذي لم يرد في الاستعمال الفصيح استناداً لما انتهى اليه استقراء العلماء، وكان القياس قابلاً له، نحو تقديم خبر (ليس) عليها، ونحن حذف (كان) وتعويض (ما) عنها وابقاء اسمها وخبرها اذ كان اسمها ضمير المتكلم، أو كان اسماً ظاهراً، قال ابن عقيل، «ولم يرد من لسانِ العرب تقدم خبرها[٤٠] عليها.»[٤١] وقال ايضاً: «ولم يسمع[٤٢] مع ضمير المتكلم، نحو: أما أنا منطلقاً انطلقتَ ...»[٤٣]

ودليلنا في اجازة القياس على اكثر مواضيع هذا القسم الموارد التالية التي تجيز لنا مجتمعة القول باجازة القياس، وتساعدنا على ذلك خدمة للغة بانمائها:

١ ـ الجمع بين النصين التاليين:

قال ابن جني: «ومما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) اسماً صريحاً: نحو قولك: عسى زيدٌ قائماً أو قياماً، هذا هو القياس، غير ان السماع ورد بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيدُ ان يقوم و ﴿عسى الله أن يأتي بالفتحِ﴾[٤٤]. وقد جاء عنهم شيء من الأول: أنشدنا أبو علي:

أكثرت في العَذلِ مُلِحاً دئماً
لا تَعذُلاً إني عَسيتُ صائماً[٤٥]

ومنه المثل السائر: عسى الغويرُ بؤساً[٤٦]»[٤٧].

وقال: «ألا تعلم ان القياس اذا جازَ شيئاً وسمع ذلك الشيء عينه فقد ثبت قدمهُ وأخذ من الصحة والقوة مأخذه، ثم لا يقدح فيه ألا يوجد له نظير..»[٤٨].

وعليه جاز الاتيان بخبر (عسى) اسماً صريحاً.

٢ ـ والدليل الثاني ان سيبويه[٤٩] والأخفش وابن جني أجازوا القياس على (شَنَئي) وهو من القليل في الاستعمال المطرد في القياس.

قال ابن جني في باب جواز القياس على القليل: «وذلك ان يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه إلّا انه ليس بقياس.

الأول: قولهم في النسب الى (شنوءة): (شنئي)، فلك من بعد ان تقول في الاضافة الى (قتوبة)، (قتبي)، والى (ركوبة)، (ركبي) والى (حلوبة)، (حلبي) قياساً على (شنئي). وذلك انهم أجروا (فعولة) مجرى (فعيلة) لمشابهتها اياها ...

قال ابو الحسن: فان قلت: مما جاء هذا في حرف واحد ـ يعني شنوءة ـ قال: فانه جميع ما جاء، وما ألطف هذا القول من أبي الحسن، وتفسيره أن الذي جاء في (فعولة) هو هذا الحرف، والقياس قابله، ولم يأتي فيه شيء ينقضه»[٥٠].

٣ ـ قال ابن جني: «ألا ترى أنه ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع، فاذا حذا الانسان على مثلهم، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعاً ولا أن يرويه رواية»[٥١].

٤ ـ قال ابن عقيل: «ولم يسمع من لسان العرب حذف (كان) وتعويض (ما) عنها، وابقاء اسمها وخبرها إلّا اذا كان اسمها ضمير مخاطب كما مثل به المصنف،[٥٢] ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو: (أما أنا منطلقاً انطلقت) والأصل: (أن كنتُ منطلقاً)، ولا مع الظاهر، نحو: (أما زيدٌ ذاهباً انطلقتُ)، والقياس جوازهما كما جاز مع المخاطب، والأصل: (أن كان زيدُ ذاهباً انطلقتُ)، وقد مثل سيبويه ـ رحمه الله ـ في كتابه بـ(أما زيدٌ ذاهباً)»[٥٣].

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

فأجاز القياس على ما لم يسمع، لأن القياس قابل له لوجود نظير له من السماع.

وقال أيضاً مجيزاً القياس على ما لم يسمع، لأن القياس أعان على ذلك: «ولم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها، وانما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿ألا يومَ يأتيهم ليس مصروفاً عنهم﴾[٥٤]. وبهذا استدل من أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن (يوم يأتيهم) معمول الخبر الذي هو (مصروفاً) وقد تقدم على (ليس). قال: ولا يتقدم المعمول إلّا حيث يتقدم العامل».[٥٥]

النوع الرابع: الشاذ سماعاً وقياساً:

أما الشاذ في الاستعمال والقياس فلعل الموارد التالية تعين على الاقتناع باجازة القياس على بعض مواضيعه بشرط ألا يؤدي ذلك الى ارباك القواعد والاخلال بها وبشرط سلامة المعنى وصحته:

١ ـ المورد الأول: ان العلماء كانوا يحرصون على توجيه هذا النوع من السماع وتعليله، وأحياناً نجدهم يستدلون بذلك بشكل يوحي باجازة القياس عليه:

وفيما يلي بعض الأمثلة:

الأول: لا شك في ان قول بعض العرب (هذا جَحرُ ضبٍّ خَرِبٍ) لغة شاذة في القياس قليلة في الاستعمال،

قال سيبويه: «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحرُ ضب خربٍ) فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس، لان الخرب نعتُ الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجرهُ، وليس بنعت للضب..»[٥٦].

وقال ابن جني: «... هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فهذا يتناوله آخر عن أول وتالٍ عن ماضٍ على انه غلط من العرب ... وأنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه، ولا يجوزُ رد غيره اليه ..»[٥٧]

وقال ابن مالك: «... وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادراً، كلدُن غدوةً، وهذا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ».[٥٨]

ومع أن هذه الجملة من الشاذ في القياس والاستعمال فاننا نجد سيبويه يوجه هذا السماع النادر، ويستدل على صحته.

قال: «... ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب، ولكنه نعت للذي أضيف الى الضب، فجروه، لانه نكرة كالضب، ولانه في موضع يقع فيه نعت الضب، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ...»[٥٩].

واذا قرأنا النص التالي رأينا سيبويه يحتج بهذه الجملة على صحة قول بعض العرب: (ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً):

قال: «هذا باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك، والوجه فيه الجر، لانك تريد ان تُشرك بين الخبرين، وليس ينقض اجراؤه عليك المعنى ... وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا: هذا جُحرُ ضَبٍّ خربٍ، ونحوه[٦٠].

وأبو الحسن الأخفش يعتبر هذه اللغة أقوى من لغةٍ لِبَلْحارث بن كعب، لذلك استدل على صحتها.

قال ابن جني: «ولغتهم عند أبي الحسن أضعف من (هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ)، قال: لانه قد كثر عنهم الاتباع: نحو: شُدُّ وضُرُّ وبابه فشبه هذا به».[٦١]

وقد تجاوز ابن جني جميع ذلك، وخالف اجماع النحاة على اعتبارهم هذه اللغة شاذةً في الاستعمال والقياس، واستدل على انها من باب حذف المضاف الذي شاع واطرد في الكلام.

قال: «فمما جاز خلافُ الاجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم والى آخر هذا الوقت ما رأيته انه في قولهم: هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن ماضٍ على انه غلط من العرب لا يختلفون فيه ولا يتوقفون عنه، وأنه من الشاذ الذي لا يُحملُ عليه، ولا يجوز رد غيره اليه.

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيفاً على ألف موضع، وذلك أنه على حذف المضاف لا غير .. وتلخيص هذا أن اصله: هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ جُحرُهُ، فيجري (خرب) وصفاً على (ضبُ)، وان كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجلٍ قائمٍ أبوهُ، فتجري (قائم) وصفاً على (رجل) وان كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره .. فلما كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف الى الهاء وأقيمت الهاء مُقامه فارتفعت، لان المضاف المحذوف كان مرفوعاً، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفاً على (ضب)، وان كان الخراب للجحر لا للضب على تقدير حذف المضاف، على ما رأينا، وقلت آية تخلو من حذف المضاف ...»[٦٢]

وقد أجاز الفراء جر الجوار في التأكيد.[٦٣] وأجاز ابن مالك[٦٤] وابن هشام جر الجوار في النعت والتأكيد.

قال ابن هشام: «والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلاً، كما مثلنا، وفي التوكيد نادراً ...»[٦٥]

كل ما تقدم يصح أن يدل على اجازة القياس على هذه اللغة الشاذة في القياس والاستعمال.

المثال الثاني: موقف سيبويه من لغة (أكلوني البراغيثُ)، لقد وجهَ سيبويه هذه اللغة توجيهاً أبعدها عن كونها شاذة في السماع والقياس، بحيث لم يعتبروا الواو في (أكلوني) ضميراً فاعلاً، بل اعتبره حرفاً علامة للجمع، ثم عمد الى ما يفهم منه أنه اجاز القياس عليها في النعت السببي.

قال سيبويه: «واعلم أن منَ العربِ من يقولُ: ضربوني قومك، وضربباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانةُ)، وكأنهم أرادوا ان يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة ... ومن قال: أكلوني البراغيثُ: قلتَ على حد قوله: مررتُ برجلٍ أعورينِ أبواهُ ..»[٦٦]

ان سيبويه قاس قولك: (مررتُ برجلٍ أعورينِ أبواه) على لغة (أكلوني البراغيثُ)، على أساس ان الياء في (أعورين) كالواو في (أكلوني) في كونها علامة، وفي أن الفعل موحد لم يتصل بضمير الفاعل، يعني ان (أعورين) بمنزلة الفعل، لذلك جاءَ صفة مجرورة، ورفع اسماً ظاهراً، ولم يأتي مبتدءاً، لان الافضل في النعت السببي أنه اذا ثنيَ أو جمع أن يكون مرفوعاً على الابتداء وما بعده[٦٧] خبره نحو: (مررتُ برجلٍ أحمرانِ أبواهُ)، لانك اخرجته عن قياس الفعل بترك التوحيد.

٢ ـ المورد الثاني: أجاز سيبويه ان يجيء صاحب الحال نكرة من غير مسوغ، وهذا أيضاً من الشاذ في القياس والاستعمال.

قال سيبويه: «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ .. وحمل هذا النصب على جواز: فيها رجلٌ قائماً، وصار حين أخِرَ وجه الكلام فراراً من القبح .. وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام»[٦٨].

وقال ابن مالك: «قلت: أشار سيبويه بقوله: حمل هذا على جواز: فيها رجل قائماً، أي ان صاحب الحال قد يكون نكرة دون مسوغ».[٦٩]

وقال الأشموني: «واحترز[٧٠] بقوله: (غالباً) مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مسوغ من ذلك قولهم: مررتُ بماءٍ قعدةَ رجلٍ، وقولهم: عليه مائةٌ بيضاً، وأجاز سيبويه: فيها رجلٌ قائماً ... وذلك قليل».[٧١]

٣ ـ المورد الثالث: واجاز سيبويه القياس على تصغير (أفعل) في التعجب مع انه مخالف للقياس القاضي بأن الافعال لا توصف بما يعظم ويهون. وأنه قليل في السماع، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قول العرب: (ما أميلِحَهُ)، فقال: لم يكن ينبغي ان يكون في القياس ... وليس شيء من الفعل ولا شيء مما سُمي به الفعلُ يحقَّرُ إلّا هذا وحده، وما أشبهه من قولك: (ما

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

أفعلهُ)».[٧٢]

فقوله: (وما أشبهه ...) يعني أنه اجاز القياس على تصغير (أفعل) في التعجب، ومما يؤيد ويؤكد أن سيبويه قد أجاز القياس على هذا قول محمد عبد الخالق عضيمة التالي الذي اعترض فيه على سيبويه، قال عضيمة: «إفعل) في التعجب فعل عند البصريين فتصغيره مخالف للقياس، لأن التصغير من خصائص الاسماء، وقد جعل سيبويه تصغيره قياساً مطرداً ... ولو كان الوارد من تصغير فعل التعجب كثيراً لاحتملنا كلفته، فكيف والمسموع من تصغيره لفظان، ما أحيسن وما أميلح»[٧٣].

٤ ـ المورد الرابع: لقد اثبت سيبويه في اللغة أوزاناً قياسية مستنداً في ذلك الى كلمة واحدة فقط، بل انه مضى اكثر من ذلك، فاننا وجدناه أثبت وزناً اعتبره قياسياً في اللغة استناداً الى كلمة واحدة مع امكانية حمله هذه الكلمة على وزن قياسي مألوف موجود في اللغة، قال ابن جني: «ألا ترى أنه[٧٤] قد اثبت في الكلام (فعلتَ: تفعلُ) وهو: (كدتَ: تكادُ) وان لم يوجدنا غيرها، وأثبت بـ (انقحل) باب (انفعل) وان لم يحك هو غيره، وأثبت بـ (سخاخين): (فعاعيلاً)، وان لم يأتِ بغيره ... وعلى نحو مما جئنا به في (سيدٍ) حمل سيبويه (عيَّناً) فأثبت به (فيعلاً) مما عينه ياء، وقد كان يمكن ان يكون (فوعلاً) و(فعولاً) من لفظ العين ومعناها، ولو حكم بأحد هذين المثالين لحملَ على مألوف غير منكور، ألا ترى أن (فوعلاً) و(فعولاً) لا مانع لكل واحد منهما ان يكون في المعتل كما يكون في الصحيح، وأما (فيعلٌ) ـ بفتح العين ـ مما عينه معتلة فعزيز»[٧٥].

٥ ـ المورد الخامس: وقد أجاز ابن جني موافقاً الكسائي والفراء حذف الفاعل بشرط سلامة المعنى وصحته، لان الاصل هو أن الكلام انما يصلحه ويفسده معناه، قال ابن جني بعد أن ذكر رأي الفراء في حذف الفاعل بالشرط المذكور: «فجعل[٧٦] الفاعل معلقاً على المعنى، وكان أبو علي يغلظ في هذا، ويكبره، ويتناكره، ويقول: الفاعل لا يحذف، ثم انه فيما بعد لان له، وخفض من جناح تناكره، وعلى كل حال فاذا كان الكلام انما يصلحه أو يفسده معناه، وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أر به بأساً»[٧٧].

٦ ـ المورد السادس: أن أبا العباس المبرد قد أجاز القياس على مورد شاذ في الاستعمال والقياس[٧٨].

قال ابن جني: «وأجاز أبو العباس إتمامَ (مفعولٍ) من الواو خلافاً لأصحابنا كُلهم، وقال: ليس بأثقل من (سُرْتُ سُوُوراً، وغُرتُ غُوُوراً)، لأن في (سُوُورٍ وغُوُورٍ) واوين وضمتين وليس في (مصوُونٍ) مع الواوين إلّا ضمةٌ واحدة ...»[٧٩]

٧ ـ المورد السابع: قال ابن جني: «... فهذا ايضاً من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعاً، إلّا ان الاستعمال اذا ورد بشيء أخذَ به وترك القياس، لأن السماع يبطل القياس.

قال أبو علي: لأن الغرض فيما ندونُه من هذه الدواوين ونثبته من هذه القوانين انما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فاذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ...»[٨٠].

وهذا النص واضح فيما نحن بصدده من اجازة القياس على بعض الشاذ في القياس والاستعمال.

٨ ـ المورد الثامن: عقد ابن جني باباً فيما يرد عن العربي مخالفاً لما عليه الجمهور، وبدأ هذا الباب بقوله: «اذا اتفق شيء من ذلك نظر في حال ذلك العربي وفيما جاء به، فان كان الانسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به، وكان ما أورده مما يقبله القياس، إلّا أنه لم يرد به استعمال إلّا من جهة ذلك الانسان، فان الأولى في ذلك أن يُحسنَ الظن به، ولا يحمل على فساده»[٨١].

وقال في مكان آخر: «والقول في هذه الكلم المقدم

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

ذكرها وجوب قبولها. وذلك ما ثبتت به الشهادة من فصاحة ابن أحمر، فاما أن يكون شيئاً أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يُشارك في سماع ذلك منه على حد ما قلنا فيمن خالف الجماعة وهو فصيح ... واما أن يكون شيئاً ارتجله ابن أحمر، فان الأعرابي اذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به»[٨٢].

٩ ـ المورد التاسع: قال ابن جني: «فاذا قاس الإنسان على جميع ما جاء، وكان ايضاً صحيحاً في القياس مقبولاً، فلا غرو، ولا ملام»[٨٣].

وختاماً أرجو أن أكون قد قدمت ما يكون فاتحة خير نحو بحوث تكون أكثر دقة وشمولاً ونفعاً، وما توفيقي إلّا بالله عليه توكلت واليه أنيب.

الهوامش

١ ـ الأصول، لابن السراج، ج ١ ص ٥٧.
٢ ـ الخصائص، لابن جني، ج ١ ص ٩٧، وانظر المنصف لابن جني ١ ص ٢٧٧.
٣ ـ الخصائص، لابن جني، ج ١ ص ٩٧.
٤ ـ المصدر نفسه، ج ١ ص ١٢٦.
٥ ـ المصدر نفسه، ج ١ ص ٩٩.
٦ ـ المصدر نفسه، ج ١ ٩٩، وانظر ص ١١٧، ١٢٣.
٧ ـ المصدر نفسه، ج ١ ٩٩.
٨ ـ انظر المصدر نفسه ج ٣ ص ٢١٢، وج ١ ص ٢٩٠، وج ٢ ٤٢١.
وانظر ـ ايضاً ـ المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي ص ١١٠، ١٤٠.
٩ ـ اللغة والنحو لعباس حسن ص ٥٩ ـ ٦٣.
١٠ ـ الخصائص لابن جني ج ١ ص ١٣٣.
١١ ـ لقد استطعت أن أستنبط أكثر من عشرين ضابطاً من ضوابط القياس المعتبرة.
١٢ ـ يجب أن نعلم أنه قد وقع الخلاف بين العلماء في تحديد بعض موارد السماع، فذهب بعضهم الى أنه من المطرد سماعاً أو قياساً، وذهب آخرون الى أنه ليس مطرداً، وانظر الكتاب ج ١ ص ٥١، والخصائص ج ١ ص ٩٧، ٩٩.
١٣ ـ انظر الخصائص لابن جني ج ٢ ص ٢٨٤، ٢٨٠.
١٤ ـ انظر المصدر السابق ج ١ ص ٤٠٤.
١٥ ـ انظر المصدر نفسه ج ١ ص ١٩٣.
١٦ ـ انظر المصدر نفسه ج ١ ص ٩٨، ٩٩.
١٧ ـ انظر المصدر نفسه ج ٢ ص ١٥.
١٨ ـ انظر المصدر نفسه ج ٢ ص ٢٤٤.
١٩ ـ انظر المصدر نفسه ج ١ ص ١٩٣، وج ٢ ص ٤٥١، ٤٥٢، ٢٨٤.
٢٠ ـ انظر المصدر نفسه ج ١ ص ٧٨، ٥٤.
٢١ ـ انظر شرح التسهيل لابن مالك ج ٣ ص ٢٧٣، والكتاب ج ١ ص ٥٣.
٢٢ ـ انظر المعجم المفرس لألفاظ الحديث، لو نسنك ج ١ ص ٢٧١.
٢٣ ـ سورة الأنعام (٦)، الآية (١٣٧).
٢٤ ـ شرح التسهيل لابن مالك ج ٣ ص ٢٧٦، ٢٧٧.
٢٥ ـ انظر شرح الكافية للرضي ج ٢ ص ٢٦١.
٢٦ ـ البيت في ديوانه ص ٢٨٥ بالرواية التالية:

يا تيم تيم عدي لا أبالكم ـ لا يوقعنكمُ في سوءة عمرُ

ولا شاهد في هذه الرواية: لأن المنادي ليس مضافاً، وأن تيماً الثاني هو المضاف، والبيت في الكتاب ج ٢ ص ٢٠٥، وخزانة الأدب للبغدادي ج ٢ ص ٢٩٨.
٢٧ ـ الكتاب ج ١ ص ٥٣.
٢٨ ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٢٠٥.
٢٩ ـ شرح الكتاب للسيرا في ج ٢ ص ٤٠٢.
٣٠ ـ انظر الكتاب ج ١ ص ٢٥، ج ٢ ص ٣٨٢، ٣٦٦، ج ٣ ص ١٢١، ١٥٨.
٣١ ـ انظر الخصائص ج ١ ص ٢٦٦، ٢٧١، ٣٩١، ٣٩٩.
٣٢ ـ انظر الكتاب ج ٢ ص ٣٦٦.
٣٣ ـ انظر الخصائص ج ٢ ص ٤١.
٣٤ ـ يعني: لا يجوز استعماله، ولا القياس عليه، وانظر ج ٣ ص ١٢١.
٣٥ ـ المصدر نفسه ج ٢ ص ٣٦٦.
٣٦ ـ المصدر نفسه ج ٣ ص ٥٩٩، وص ١٥٨.
٣٧ ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٢٧١.
٣٨ ـ انظر الكتاب ج ٣ ص ١٦.
٣٩ ـ انظر المحتسب لابن جني ج ١ ص ١٥٤.
٤٠ ـ يعني: تقدم خبر «ليس».
٤١ ـ شرح الألفية لابن عقيل ج ١ ص ٢٧٨.
٤٢ ـ يعني: لم يسمع حذف «كان» وتعويض «ما» عنها، وابقاء اسمها وخبرها مع ضمير المتكلم.
٤٣ ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٢٩٨.
٤٤ ـ سورة المائدة (٥)، من الآية (٢٥)، قال تعالى: ﴿فعسى الله أن يأتي

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]
[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]

بالفتح».

٤٥ـ لم يعرف قائل هذا البيت، وهو في اعراب القرآن المنسوب للزجاج ج ٣ ص ٩٣٤ برواية: «لا تكثرن»، وهو في المقرب لابن عصفور ج ١ ص ١٠٠، والاقتراح للسيوطي ص ٧٣.

٤٦ـ مجمع الأمثال للميداني ج ٢ ص ٣٤١.

٤٧ـ الخصائص ج ١ ص ٩٧، ٩٨.

٤٨ـ المصدر نفسه ج ١ ص ١٣٦.

٤٩ـ انظر الكتاب ج ٣ ص ٣٣٩.

٥٠ـ الخصائص ج ١ ص ١٥٥، ١٦٦.

٥١ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٣٦٢، وراجع ص ٣٦٧.

٥٢ـ والمثال هو: «اما انت برأً فاقترب»، والأصل: «أن كنت برأً فاقترب».

٥٣ـ شرح الألفية لابن عقيل ج ١ ص ٢٩٨.

٥٤ـ سورة هود (١١) من الآية (٨).

٥٥ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٢٧٨.

٥٦ـ الكتاب ج ١ ص ٤٣٦.

٥٧ـ الخصائص ج ١ ص ١٩١، ١٩٢.

٥٨ـ شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ٥٢.

٥٩ـ الكتاب ج ١ ص ٤٣٦.

٦٠ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٦٦، ٦٧.

٦١ـ الخصائص ج ٢ ص ١٦.

٦٢ـ المصدر نفسه ج ١ ص ١٩١، ١٩٢.

٦٣ـ انظر الخزانة للبغدادي ج ٥ ص ٩٣.

٦٤ـ شرح التسهيل لابن مالك ج ٣ ص ٣٠٨، ٣١٠.

٦٥ـ المغني، ج ٢ ص ٦٨٣.

٦٦ـ الكتاب ج ٢ ص ٤٠، ٤١.

٦٧ـ انظر المصدر نفسه ج ٣ هـ ص ٤١.

٦٨ـ المصدر نفسه ج ٢ ص ١٢٢، وراجع ج ٢ ص ٥٢.

٦٩ـ شرح التسهيل لابن مالك ج ٢ ص ٣٣٣، وانظر الخصائص ج ٢ ص ٢٢٤.

٧٠ـ يعني: واحترز ابن مالك.

٧١ـ شرح الألفية ج ٢ ص ١٧٦.

٧٢ـ الكتاب ج ٣ ص ٤٧٧، ٤٧٨.

٧٣ـ فهارس الكتاب لعضيمة ص ٢٩.

٧٤ـ يعني: أنه سيبويه.

٧٥ـ الخصائص ج ١ ص ٢٥١، ٢٥٤.

٧٦ـ يعني: فجعل الفراء الفاعل معلقاً على المعنى.

٧٧ـ الخصائص ج ٢ ص ٤٣٣، وانظر ج ٢ ص ٤٣٤، ٤٣٥.

٧٨ـ انظر المقتضب ج ١ ص ٢٤١.

٧٩ـ المنصف لابن جني ج ١ ص ٢٨٥، وانظر المقتضب ج ١ ص ٢٤١.

٨٠ـ المصدر نفسه ج ١ ص ٢٧٩.

٨١ـ الخصائص ج ١ ص ٣٨٥.

٨٢ـ المصدر نفسه ج ٢ ص ٢٤.

٨٣ـ المصدر نفسه ج ١ ص ١١٦.

* * *

[Downloaded from aijh.modares.ac.ir on 2025-02-06]

[DOR: 20.1001.1.23834269.1423.9.3.2.5]